



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Proposing an aggregate index of financial and banking stability in Iraq
during the period (2009-2021)**

Anwar Rashid Khalifa*, Ahmed Hussein Battal

College of Administration and Economics, Anbar University

Keywords:

The banking sector, financial stability,
aggregate indicator.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 18 Apr. 2023
Accepted 27 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit
University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Anwar Rashid Khalifa

College of Administration and Economics,
Anbar University



Abstract: To determine the extent of the safety or weakness of the banking sector in general, this requires the development of a single composite index using selected ratios of certain indicators to reflect the financial strength or weakness of the banking system, as relying on one or more indicators may give a unclear and accurate picture of the real financial health of the system. In the banking industry, in order to create an aggregate index, the data must be converted into standard values and weights assigned to the indicators. Finally, the weighted average method was adopted to extract the proposed comprehensive index. Therefore, the stability of the financial system as one of the main pillars for the development and progress of the national economy is of great importance in the economic system, and through what this system does of financial intermediation between depositors and investors, which in turn helps to strengthen Economic stability, so the Central Bank of Iraq is keen to provide it with an advanced and effective supervisory and regulatory system, so this study aims to analyze the reality and trend of financial stability in Iraq and the factors influencing it. Through the creation of a comprehensive index, the study reached several conclusions, the most important of which are the fluctuations in the values of the Iraqi Financial Stability Index for the period (2009-2012), and the general trend of these values is positive, indicating that there is a fluctuation in the values of the Iraqi Financial Stability Index for the period (2009-2012). acceptable level of stability the financial system is relatively stable, when looking at the economic and security developments that the country has gone through and the impact of those developments on the degree of financial stability. The study presented several recommendations, the most important of which is the need for the Central Bank of Iraq to cooperate with the composite financial stability index, which combines financial stability indicators with other indicators, and not only the financial security index to express the stability of the financial situation. In order to identify the most important developments and their implications for the stability of the Iraqi banking sector.

اقتراح مؤشر تجميعي للاستقرار المالي والمصرفي في العراق خلال المدة (2021-2009)

انور رشيد خليفة

احمد حسين بتال

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار

المستخلص

لتحديد مدى سلامة أو ضعف القطاع المصرفي بشكل عام، يتطلب ذلك تطوير مؤشر مركب واحد باستخدام نسب مختارة من مؤشرات معينة لتعكس القوة المالية أو ضعف النظام المصرفي، حيث قد يكون الاعتماد على مؤشر واحد أو أكثر يعطي صورة غير واضحة ودقيقة للصحة المالية الحقيقية للنظام. في الصناعة المصرفية، من أجل إنشاء مؤشر مجمع، ينبغي من الضروري تحويل البيانات إلى قيم قياسية وأوزان مخصصة للمؤشرات. أخيرًا، تم اعتماد طريقة المتوسط المرجح لاستخراج المؤشر الشامل المقترح. لذلك فإن استقرار النظام المالي كأحد الركائز الأساسية لتطور وتقدم الاقتصاد الوطني، له أهمية كبيرة في النظام الاقتصادي، ومن خلال ما يفعله هذا النظام من الوساطة المالية بين المودعين والمستثمرين، وهي بدورها تساعد على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، لذلك يحرص البنك المركزي العراقي على تزويده بنظام رقابي ورقابي متطور وفعال، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع واتجاه الاستقرار المالي في العراق والعوامل المؤثرة فيه. من خلال إنشاء فهرس شامل، توصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة من أهمها التقلبات في قيم مؤشر الاستقرار المالي العراقي للفترة (2009-2012)، والاتجاه العام لهذه القيم موجب، مما يشير إلى وجود تذبذب في قيم مؤشر الاستقرار المالي العراقي للفترة (2009-2012). مستوى مقبول من الاستقرار في النظام المالي ومستقر نسبيًا، عند النظر إلى التطورات الاقتصادية والأمنية التي مرت بها الدولة وتأثير تلك التطورات على درجة الاستقرار المالي. قدمت الدراسة توصيات عدة أهمها ضرورة تعاون البنك المركزي العراقي مع مؤشر الاستقرار المالي المركب الذي يجمع بين مؤشرات الاستقرار المالي ومؤشرات أخرى وليس فقط مؤشر الأمن المالي للتعبير عن استقرار الوضع المالي. من أجل التعرف على أهم المستجدات وانعكاساتها على استقرار القطاع المصرفي العراقي.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، الاستقرار المالي، المؤشر التجميعي.

المقدمة

يهدف البحث إلى قياس مؤشر استقرار البنوك المركب، والذي يعكس استقرار النظام المصرفي، ومساعدة صانعي السياسات في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتجنب الأزمات المالية التي تواجهها البنوك، وتحقيق نظام مصرفي فعال. مؤشر استقرار البنك هو طريقة متقدمة، متزامنة مع تطور البنوك المركزية حول العالم، فهو أداة للتنبؤ بالأزمات، وليس أي مؤشر يعني، يمكن للبنوك استخدامه لتجنب الأزمات، لذلك فهو اتفاقية لجنة بازل أداة تكميلية نصت الاتفاقية على القوانين والنسب التي يجب على البنوك الالتزام بها لتلافي حدوث أزمة، ومن خلال المؤشر المركب، تذبذب استقرار القطاع المصرفي في العراق بشكل مستمر خلال فترة الدراسة، لذلك يجب على البنك المركزي العراقي استخدام التجميع الذي يعكس مستوى استقرار مؤشر القطاع المصرفي، والذي يعد أداة إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية، والتي تهدف إلى تعزيز وتقوية الرقابة المصرفية العراقية، ويلعب البنك المركزي العراقي دورًا إشرافيًا ورقابيًا ورقابيًا على البنوك الوسيطة والمؤسسات المالية

مما يعزز بشكل فعال الحفاظ على الاستقرار المالي، لذلك فإن بناء المؤشر تجميعي للاستقرار المالي بدلاً من الاعتماد على مؤشرات منفردة للتعبير عن حالة الاستقرار المالي، لذلك ظهرت الحاجة إلى بناء مؤشر تجميعي يعبر عن حالة النظام المالي من خلال مجموعة من المتغيرات التي تمثل أهم المكونات المؤثرة على النظام المالي والتي يمكن من خلالها تحديد مصادر الهشاشة ونقاط الضعف فيه. فضلاً عن ذلك، فإن اعتماد البنك المركزي العراقي على القطاع المصرفي فقط للتعبير عن حالة استقرار النظام المالي هي إحدى المنهجيات المستخدمة في بناء مؤشر الاستقرار المالي وليست المنهجية الوحيدة، إذ تختلف تلك المنهجيات في اختيار مجموعة محددة من المؤشرات للغرض نفسه تبعاً لآراء الخبراء والمختصين فضلاً عن طبيعة النظام المالي ومدى تطوره وتوفر البيانات، لذلك يعد استقرار النظام المالي أحد الاهداف الرئيسية الواجب تحقيقها والمحافظة عليها من قبل البنوك المركزية جنباً إلى جنب مع استقرار المستوى العام للأسعار وسعر الصرف لضمان أداء فعال لجميع الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة هذا دفع البنوك المركزية حول العالم إلى إعطاء اهتمام أكبر في ضمان سلامة ومتانة واستقرار أنظمتها المالية، وذلك جعل البنك المركزي العراقي أن يضع هدف الاستقرار المالي الأول ضمن استراتيجية المعلنة للمدة 2021-2023، من أجل تحديد سلامة أو ضعف القطاع المصرفي بشكل عام، يتطلب ذلك إنشاء مؤشر مركب واحد للقوة المالية أو ضعف النظام المصرفي، باستخدام نسب مختارة من مؤشرات معينة، حيث أن الاعتماد على واحد أو أكثر من المؤشرات قد يعطي نتائج غامضة ويعكس بدقة الوضع المالي الحقيقي للنظام المصرفي، لذلك فإن تقييم مستوى الاستقرار المالي في العراق بواسطة المؤشر التجميعي يعتمد بالدرجة الأساس على المؤشرات الداخلة في احتساب المؤشر التجميعي.

أهمية البحث:

تقوية الجهاز المصرفي من خلال إنشاء مؤشر مركب يقيس مستوى استقرار القطاع المصرفي، والذي سيكون بمثابة أداة إنذار مبكر لوضعي السياسات ووسيلة لتجنب الأزمات المالية التي تواجه الجهاز المصرفي سواء من مصادر داخلية أو خارجية، ثم بسبب علاقتهم الوثيقة للحد من تأثيرهم على القطاع الحقيقي، هذا يجعل النظام المصرفي أكثر كفاءة مما سيكون له تأثير إيجابي على الاقتصاد.

مشكلة البحث:

مشكلة الدراسة أن البنك المركزي العراقي لم يسع حتى عام 2015 لإنشاء مؤشر مجمع يهدف إلى تحديد استقرار القطاع المصرفي العراقي، وبدلاً من ذلك اعتمد على مؤشرات متفرقة تعتمد على آليات التغيير النسبي في القطاع المصرفي، والغرض من هذه المؤشرات هو تحديد استقرار القطاع المصرفي الذي وجدت الآلية صعوبة في التأكد منه.

هدف البحث:

1. تكوين مؤشر مركب لقياس استقرار الصناعة المصرفية كأداة إنذار مبكر لوضعي السياسات الاقتصاد العراقي.
2. بناء مؤشر تجميعي للقطاع المصرفي بشكل مفصل يخص القطاع المصرفي الحكومي والقطاع المصرفي الخاص وكلاً على حدة.
3. الغرض من بناء مؤشر تجميعي بشكل مفصل للقطاع المصرفي هو لتحديد نقاط القوة والضعف في القطاع المصرفي وهل هي في القطاع الحكومي أو في القطاع الخاص.

4. تهدف هذه الدراسة وتميزت عن الدراسات السابقة من حيث طريقة بناء المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من فرضية مفادها ان تحليل وبناء مؤشر تجميعي لمؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق قد يمكن أن يبين مدى التزام المصارف بالنسب المحددة من قبل البنك المركزي. **منهجية البحث:**

إن منهج البحث العلمي الذي استخدم في هذه البحث هو المنهج الوصفي التحليلي ومنهج القياس في الدراسة للتحقق من العلاقات بين المؤشر التجميعي والاستقرار المصرفي في العراق. **الحدود الزمانية والمكانية:**

الحدود الزمانية للبحث 2009-2021 بواقع بيانات سنوية أما الحدود المكانية للبحث متمثلة بدراسة الجهاز المصرفي في العراق **هيكلية البحث:** يتضمن البحث ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الاستقرار المالي المفهوم والأهمية وآلية العمل والتحديات التي تواجه الاستقرار المالي حيث تناول هذا المبحث الجانب النظري للاستقرار المالي من حيث المفهوم والأهمية والتحديات

اما المبحث الثاني: منهجية قياس المؤشر التجميعي المقترح للاستقرار المصرفي في العراق المبحث الثالث: احتساب وتحليل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق **بعض دراسات سابقة**

1. دراسة (خلف وحسن، 2012) بعنوان: (نحو قياس مؤشر تجميعي للاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2010-2016)

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مؤشر مركب لاستقرار القطاع المصرفي في العراق، مما يعكس استقرار النظام المصرفي ويساعد صناع القرار على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافي الأزمات المالية التي تواجهها البنوك وتحقيق قطاع مصرفي فعال وفعال) لتأسيسه. مؤشر مركب كخطوة أولية ليعكس استقرار القطاع المصرفي العراقي، يركز بناؤه على طريقة المتوسط المرجح، كما تستخدم الدراسة مؤشرا مركبا لبيان أن استقرار القطاع المصرفي العراقي استمر في التقلب خلال الفترة الماضية. فترة الدراسة (2010-2016)، حيث سجلت أدنى نسبة استقرار في القطاع المصرفي في ربيع الأول من عام 2011، وأعلى نسبة استقرار بنكي في الربع الرابع من عام 2013. وأدت الدراسة إلى توصيات للبنك المركزي العراقي بضرورة استخدام مؤشر مركب يعكس استقرار القطاع المصرفي كأداة إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات والمخاطر في القطاع المصرفي.

2. دراسة (ذهبي 2013) بعنوان: (الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة 2003-2011)

هدفت هذه الدراسة إلى بناء مؤشر تجميعي لقياس الاستقرار المالي في الجزائر، طار عام للمخاطر النظامية ومحاولة لفهم أسبابها وخصائصاتها، وتحليل لأهم الأنشطة المالية ذات الأبعاد النظامية. وخلصت الدراسة إلى أن مرحلة قياس المخاطر النظامية هي أصعب مرحلة بسبب صعوبة تحديد إطار هذا الخطر وتنوع أبعاده، لذا فإن عملية اختيار الطريقة التي يجب اتباعها في عملية القياس تتخللها عدة القيود، لأن كل طريقة تغطي أبعادًا معينة دون غيرها، وتتطلب بعض الطرق

بيانات مفصلة للغاية، كما توصلت الدقة إلى أن زيادة السيولة من عائدات النفط عززت بشكل كبير استقرار النظام المالي الجزائري وبالتالي استقرار الاقتصاد الكلي الذي يؤثر على الاستقرار المالي، حيث تمثل متغيرات الاقتصاد الكلي البعد الأكثر أهمية للمخاطر النظامية التي يجب تتبعها، تقدم هذه الدراسة عدة توصيات أهمها نمذجة المؤشرات المركبة للعمليات التنبؤية وأنظمة الإنذار المبكر، وإضافة متغيرات تعبر عن الترابط بين مكونات النظام المالي لمعالجة العدوى.

3. دراسة (الساعدي، 2018) بعنوان: (مسار السياسة المالية وأثرها في مؤشرات الاستقرار المصرفي في العراق)

حاولت هذه الدراسة تحليل العلاقة بين مسارات السياسة المالية والاستقرار المالي وكذلك محاولة بناء مؤشر تجميعي للاستقرار المالي، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقرار القطاع المصرفي العراقي استمرت التقلبات في المؤشر المركب المقترحة خلال فترة الدراسة، والتي تشير نتائجها إلى أن البنك المركزي العراقي يستخدم المؤشر المركب للاستقرار المصرفي، وهو أداة إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية

المبحث الأول: الاستقرار المالي المفهوم والأهمية والية العمل والتحديات التي تواجه الاستقرار المالي

تمهيد

بعدما توالى الأزمات المالية والمصرفية التي عصفت بالاقتصاديات العالمية النامية والمتقدمة على حد سواء ظهر مصطلح الاستقرار المالي المصرفي، واستقرار النظام المالي مرتبط باستقرار النظام المصرفي، ولذا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الاستقرار المصرفي وعلاقته بالتححرر المالي.

أولاً. مفهوم الاستقرار المالي عرفه البنك المركزي العراقي الظروف التي تمكن القطاع المالي بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص، من العمل في مواجهة المخاطر أو أي تأثير سلبي على الواقع الحالي والمستقبلي لنمو وتطور الاقتصاد الوطني، وحيث أن القطاع المالي والمصرفي قد يكونان في خطر بسبب موجود ضعف محتمل في هذا القطاع، أو لا يستطيع تحمل الصدمات السلبية من البيئة الاقتصادية والمالية والدولية والمحلية، أو بسبب المخاطر المتزايدة فضلاً عن مخاطر السياسة الاقتصادية والمالية، يفترض القطاع من القطاع (البنك المركزي العراقي، 2010: 11) وبذلك يمكن القول بأن الاستقرار المالي يعمل في تسهيل التخصيص الفعال للموارد الاقتصادية مكانياً وبشكل خاص بين الأزمنة وفعالية العمليات الاقتصادية الأخر مثل (زيادة الثروة، والنمو الاقتصادي، والازدهار الاجتماعي) ويعمل أيضاً على إدارة وتخصيص وتسعير وتقييم المخاطر المالية وكذلك الحفاظ على قدرة أداء وظائف النظام المالي حتى عندما يتأثر بالصدمات الخارجية أو بسبب تراكم الاختلالات في المقام الأول عن طريق آليات التصحيح الذاتي.

ثانياً. أركان الاستقرار المالي وشروطه:

1. أركان الاستقرار المالي: إن ضمان كفاءة النظام المالي وفعاليته للقيام بوظائفه يتطلب توافر الأركان الأنية: (مصيطفي وبن بوزيان، 2015: 15)

- ❖ توافر نظام نقدي يعمل بطريقة تتناسب واحتياجات المؤسسات على مستوى الاقتصاد ككل.
- ❖ وجود بنية تحتية قوية للأسواق المالية، مع امتلاك المتعاملين في هذه الأسواق قدرة مؤسسية وتنظيمية عالية تمارس أعمالها في ظل إطار قانوني واضح وملزم.

- ❖ سلامة واستقرار البيئة الاقتصادية الكلية التي يعمل فيها النظام المالي، وهو ما يمكن الاستدلال عليه عن طريق وجود سياسة اقتصادية كلية واضحة تتمتع بالشفافية.
- ❖ ضرورة وجود سياسة احترازية وأطر للرقابة والإشراف وتنظيم العمل في النظام المالي.
- 2. **شروط الاستقرار المالي:** من الشروط الرئيسة للاستقرار المالي أن يكون (شيناوسي، 2005: 2)
- ❖ أن يتميز النظام المالي بالكفاءة والسلاسة في نقل الموارد من المدخرين إلى المستثمرين.
- ❖ وجود مؤسسات مالية قادرة على إدارة المخاطر المالية بشكل جيد نسبياً وتقويمها وبأسعار معقولة وبشكل دقيق
- ❖ أن يكون النظام المالي قادراً على مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية والصدمات الحقيقية.
- ❖ أن يكون النظام المالي قادر على تيسير توزيع الموارد الاقتصادية بكفاءة عالية وفق المناطق الجغرافية مع مرور الوقت إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى كالادخار والاستثمار، والاقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وتراكم الثروة ونمو الناتج
- 3. **أهمية الاستقرار المالي:** تتضح أهمية الاستقرار المالي عن طريق ما يأتي.
- ❖ السياسات والإجراءات الموضوعية لمعالجة وتحسين تدفق الائتمان وتقوية النظام المالي، وبالتالي تقوية الميزانية العمومية للبنك ونموذج الأعمال التجاري، مما يعزز ثقة المستثمرين ويحد من التجزئة المالية، مما يساعد على استعادة الثقة في الميزانية العمومية للبنك، تحسين انضباط السوق وزيادة الإفصاح من قبل البنوك، تلبية عمليات تدقيق انتقائية للتحقق من جودة الأصول (صندوق النقد الدولي، 2013: 4)
- ❖ النظر في الآثار التي تركتها الأزمة العالمية في القطاع المالي والاقتصادي ككل، وذلك لأن عدم الاستقرار المالي إنعكس سلباً على النمو الاقتصادي مما أدى إلى حدوث انكماش في الاقتصاد، ومن ثم زيادة معدلات البطالة وهذا ما حدث في أمريكا وأوروبا في عام 2008 والمعروفة بأزمة الرهن العقاري، والتي كبدت المصارف خسائر كبيرة، الأمر الذي دفع البنوك المركزية لضخ المزيد من الأموال في الأسواق المالية لتقليل من حدة الأزمة (السبعوي وآخرون، 2012: 72)
- ❖ يُعد شرطاً ضرورياً لتطور النظام المالي، ويُسهم في تطبيق أفضل الممارسات المصرفية، ويعزز من انتقال آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي، كما يُسهم في زيادة الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية (خلف، 2017: الانترنت)
- ❖ الشفافية التي تقلل من عدم تماثل المعلومات والقدرة في تقييم المخاطر بدقة أكبر، كما يمكن أن تعزز إنشاء أدوات مالية مع التعرض لمخاطر محددة، واستكمال الأسواق، وتحسين قدرة المشاركين في السوق في إدارة المخاطر (financial stability board, 2017:13)
- ثالثاً. آلية العمل لتحقيق الاستقرار المالي:** من أجل تحقيق الاستقرار المالي، ينبغي أن تكون لدى البنوك المركزية هيكل يُمكنها من اتخاذ إجراءات احترازية منها ما يأتي:
- ❖ **التقدير:** تحتاج البنوك المركزية إلى مراقبة وتحليل جميع المصادر المحتملة للمخاطر ونقاط الضعف، الأمر الذي يتطلب مراقبة منهجية للأجزاء الفردية من النظام المالي الأسواق المالية والوسطاء والبنية التحتية)، والتفاعل بين هذه الأجزاء الفردية، فضلاً عن ظروف الاقتصاد الكلي، والتوصل إلى رؤية شاملة لاستقرار النظام المالي، كما ينبغي اتخاذ خطوات مختلفة مثلاً؛ أن تقوم البنوك المركزية بتقييم قوة الوسطاء والأسواق والبنية التحتية التي تشكل النظام المالي وفاعليته، كما تحتاج البنوك المركزية إلى تحديد المصادر الرئيسة للمخاطر ونقاط الضعف التي يمكن أن تشكل

تحديات أمام استقرار النظام المالي في المستقبل، وتقييم قدرة النظام المالي على التعامل مع الأزمة في حالة حدوث هذه المخاطر، كما سيوضح التقدير الشامل ما إذا كانت هناك حاجة إلى أي إجراء علاجي. فإذا كان التقييم لا يُشير إلى وجود أو حدوث أي مخاطر فورية، فإن الإشراف المستمر والمراقبة وسياسات الاقتصاد الكلي تمثل مفتاح للحفاظ على استقرار النظام المالي، فضلاً عن ذلك فإن التواصل بشأن هذه القضايا مهم، وهناك طرق مختلفة للتواصل الجمهور بشأن سياسات الاستقرار المالي، وإحدى هذه الطرق تتمثل في نشر تقرير الاستقرار المالي لغرض تعزيز الوعي في لصناعة المالية كما يمكن أن يؤدي دوراً في منع الأزمات المالية كما إن نشر تقارير الاستقرار المالي يطمئن الجمهور والوكلاء الاقتصاديين بشكل علم بأن كل شيء سليم في القطاع المالي، كما أنها تعمل (التقارير) بمثابة تحذيرات مبكرة للوكلاء المعنيين وسلطات التنظيم المالي عندما تظهر المشكلات.

❖ **حل الأزمات:** تتمثل الخطوة الثانية باتخاذ الإجراءات لمعالجة الأزمات، فإذا كان هناك مؤشرات تشير إلى احتمالية حدوث ضائقة أو أزمة مالية، فإن الأمر متروك للسلطات المختصة (البنوك المركزية والمشرفين للتعامل معها بشكل صحيح، كما يمكن للسلطات العامة اتخاذ إجراءات غير رسمية عن طريق المراسلات والمناقشات مع المؤسسات المتضررة لحل هذه المشكلات، ويمكنهم أيضاً استخدام الضغط غير الرسمي للتأثير في سلوك الوسطاء الماليين، وبشكل عام قد تمارس السلطات العامة الإقناع الأخلاقي في موقفين مختلفين أولهما، عندما يريدون التأثير في توقعات الجمهور عن طريق البيانات الخارجية أو الكلام، وثانيهما، عندما يحاولون إقناع الوسطاء الماليين بتعديل سلوكهم لصالح التنمية السليمة للأسواق، فإذا فشل الإقناع الأخلاقي ينبغي تكثيف أدوات السياسة الأخرى مثل المراقبة والإشراف من أجل تصحيح الوضع القائم (Hann & Berger, 2010:177)

❖ **الإجراءات الوقائية:** عندما يكون النظام المالي في حالة مستقرة ويضمن ذلك بقائه في المستقبل، فإن السياسة الوقائية في الأساس تمثل سياسة ملائمة له بغية مواصلة الاستقرار عن طريق الاعتماد على الانضباط وفق شروط السوق وأعمال الإشراف والمراقبة وتتمثل الأدوات الوقائية الرئيسة في النظام المالي السليم، تلك التي تسهم في عدم تراكم الاختلالات التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث أزمة، وترتبط بتعزيز درجة الانضباط في الأسواق ومراجعة عمليات التنظيم والإشراف والمراقبة والاتصال الرسمية، وقد يتطلب الأمر إجراء تعديلات في أسلوب تقدير مواطن الضعف والأدوات والسياسات التي من شأنها التأثير في النظام المالي (الشاذلي، 2014: 48)

❖ **الإجراءات العلاجية:** إذا كان النظام المالي على مقربة من تحقيق الاستقرار المالي، وحدثت تطورات تشير إلى اتجاه النظام لتجاوز حدود هذا النطاق أو حدوث تغيرات خارج حدود النظام المالي، والذي يحتمل تأثيرها سلباً في النظام، فإنه ينبغي اتخاذ إجراءات علاجية لحماية استقراره، وقد تؤدي هذه التطورات على سبيل المثال إلى سرعة نمو الائتمان المرتبطة بتضخم كبير في أسعار الأصول، وحدث انخفاض في رسمة الجهاز المصرفي، أو حدوث تغيير غير متوقع في البيئة المحلية أو الخارجية (الشاذلي، 2014: 48).

رابعاً. التحديات التي تواجه تحقيق الاستقرار المالي: يواجه الاستقرار المالي مجموعة من التحديات التي قد تكون عائق في تحقيقه، ومن هذه التحديات ما يأتي (الشاذلي 2014: 20)

1. **تراجع الشفافية:** يعد الافتقار إلى الشفافية وتراجعها أحد أهم الأسباب وراء العديد من الأزمات المالية بسبب نقص المعلومات اللازمة لاتخاذ قرارات استثمارية سليمة، والعدالة والموضوعية في تسعير الأصول، والحماية من الممارسات غير القانونية من التأثير سلباً على المؤسسات المسؤولة، في ضوء

ما يتوافر لهم من معلومات التي لا تتوافر للمستثمرين الآخرين وفي ظل التأثيرات المتبادلة بين مكونات القطاع المالي وحدث أي اختلال بأحد هذه المكونات ينعكس ذلك بصورة مباشرة وغير مباشرة في أداء المكونات الأخرى، ولذلك فإن عدم الكشف عن مواطن الاختلال نتيجة التضليل وعدم الشفافية أو تقديم البيانات بصورة غير حقيقية أو مضللة يمثل تحدياً أمام تحقيق الاستقرار المالي (23):

(Hadad 2006)

2. **زيادة درجة التوسع والتعقيد بالنظام المالي:** إن زيادة الآليات وتداول الأدوات المالية وتنوع الأنشطة والمخاطر المرتبطة بها تجعل من الصعب مواكبة تطور أسعار تداول الأصول المالية، خاصة في ظل هذه التطورات في العديد من الاقتصادات المتقدمة، وقد زاد عدد الأصول بشكل كبير، فضلاً عن أن هذا التطور في الآليات والأدوات المالية قد يؤدي إلى تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتعزيز عمق النظام المالي، وفي الوقت نفسه تؤدي إلى نشوء أنواع جديدة من المخاطر، لهذا أصبحت تمثل تحدياً أمام تحقيق الاستقرار المالي.

3. **زيادة مستويات تطور وديناميكية الأسواق:** شهدت مختلف الاقتصادات زيادة كبيرة في مستويات تطور الأسواق المالية وادت هذه التطورات إلى سرعة انتقال آثار استخدام أدوات السياسة النقدية للاقتصاد، وظهور نتائج التغيرات في هذه الأدوات على الأداء الاقتصادي أثناء فترة معينة، وتمكين المتعاملين في الأسواق من اتخاذ القرارات بناءً على توقعات موثوقة، وفي ضوء ارتفاع ديناميكية الأسواق أصبح من الممكن إجراء عدد كبير من المعاملات في مدة زمنية قصيرة، وما ينتج عنه من زيادة كبيرة في تحركات الأسعار، بما يتطلب إمكانيات تقنية وفنية عالية لمتابعتها، إلا أن الجانب السلبي لديناميكية الأسواق ما يزال يُمثل تحدياً في سبيل تحقيق الاستقرار المالي، ويتمثل في سرعة انتقال المشكلات من سوق مضطربة إلى سوق أخرى وبسرعة كبيرة (عبد الحميد، 2009: 56).

4. **المخاطر المعنوية:** تتسارع السلطات المالية عند حدوث الأزمات إلى توفير أكبر قدر ممكن من الأموال للحد من فشل المؤسسات المالية، مثل التي يقدمها البنك المركزي لدعم برامج التأمين على الودائع وتقديم تسهيلات للمصارف بصفته مقرض أخير، كما تقوم بعض الحكومات أيضاً بتوفير السيولة في السوق، ويساعد توقع المؤسسات المالية لهذه الإجراءات بصورة شبه مؤكدة، في إضعاف الانضباط المالي لتلك المؤسسات وعدم فاعلية آليات السوق، وتراجع الحافز لدى المشاركين في الأسواق على توخي الحذر في معاملاتهم والذي يمثل تحدياً، حيث تضعف قدرة الحكومات على الاستمرار في تقديم الدعم للمؤسسات والشركات عند حدوث الأزمات لفترات طويلة، وتتوقف هذه المخاطر على حجم الأزمة وتداعياتها، وأيضاً على الموقف المالي والاقتصادي للدولة وقت حدوثها، وإذا لم تتوافر القدرة الذاتية لدى المؤسسات والشركات في مواجهة الأزمات والحد من آثارها، فإن ذلك ينذر بكارثة على مستوى الاقتصاد ككل.

5. **الفجوة التكنولوجية والمصرفية:** يمكن أن توجد هذه الفجوة بين المؤسسات أو الشركات أو الأسواق، وبين المنظمين والهيئات التنظيمية، بسبب التكاليف الأولية المطلوبة لمواكبة التطورات التكنولوجية السريعة، والميزانيات التي لا تستطيع هذه المؤسسات تحملها نظراً لاعتمادها على نحو ما تم تحديده من المنح إلا أن الاستثمارات الخارجية الداخلة غالباً ما تترافق مع التطور الهائل الحديثة التكنولوجية والأدوات المصرفية، وقد يكون لهذا الفجوة من حيث الوسائل المستخدمة أو التعاملات التي قد تكون موجودة في القطاع المالي المستقبلية لهذه الاستثمارات في عدم استطاعات الجهات الإشرافية والرقابية على القيام بدورها بكفاءة وفاعلية (عبد الحميد، 2010: 72).

المبحث الثاني: منهجية قياس المؤشر التجميعي المقترح للاستقرار المصرفي في العراق

أولاً. بناء المؤشر التجميعي المقترح للاستقرار المصرفي في العراق للمدة (2009-2021): يُعد تحقيق الاستقرار المالي من الضروريات التي يعمل البنك المركزي العراقي على ديمومتها، كونها نقطة البداية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال بناء قطاع مالي متطور ومستقر قادر على توجيه المدخرات نحو الاستثمار وبالتالي تحقيق فرص العمل، ونتيجة لهذه الأهداف فقد اظهرت الحاجة إلى تكوين واقتراح مؤشر يعبر عن وضع الاستقرار المالي من طريق مجموعة من المتغيرات التي تمثل عناصر هذا النظام ويمكن من طريقها تحديد نقاط الضعف فيه، وتعد مؤشرات الاستقرار المالي بمثابة نظام انذار مبكر تساهم في رصد احتمالية حدوث الأزمات المالية، لذلك فقد سعى البنك المركزي العراقي متمثلاً في قسم الاستقرار النقدي والمالي إلى تطوير مؤشر الاستقرار المالي ليصبح شاملاً لحالة استقرار النظام المالي بصورة كلية وليس فقط الاستقرار المصرفي وذلك من طريق الاعتماد على مجموعة من المؤشرات لكل من النظام المصرفي والقطاع الكلي وسوق رأس المال والدورة المالية وهذه المؤشرات الفرعية تعتمد كذلك على نسب فرعية أخرى.

ثانياً. خطوات قياس المؤشر التجميعي: من أجل تحديد استقرار أو عدم استقرار النظام المالي في العراق، فإن ذلك يقتضي بناء مؤشر تجميعي واحد يعكس ذلك، ويستند إلى مجموعة من المؤشرات، لأن الاعتماد على مؤشر واحد قد يعطى صورة غير واضحة وغير دقيقة عن الوضع الحقيقي للنظام المالي، ولغرض بناء مؤشر تجميعي يتطلب الأمر مجموعة من الخطوات وهي:

1. تحويل بيانات المتغيرات إلى قيم معيارية بواسطة المعادلة الآتية: (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار النقدي، 2017: 46)

$$Z = \frac{A - \text{Min}}{S.D.}$$

Z : تمثل القيمة المعيارية للمتغير

A : القيم الحقيقي لبيانات المتغير

Min : تمثل القيمة الصغرى للبيانات

$S.D.$: تمثل الانحراف المعياري للبيانات

تكون قيمة المؤشر ما بين $(0 - \infty)$ ، وكلما كانت هذه القيمة قريبة من الصفر فهو دلالة على أن الاستقرار المصرفي يواجه مخاطر بدرجة أكبر من الاستقرار، في حين أنه كلما كانت بعيدة هذه القيمة من الصفر فهو دلالة على أن المؤشر التجميعي مستقر وحجم المخاطر أقل.

2. تحديد الأوزان تم تحديد أوزان متساوية لجميع المتغيرات الفرعية لها أهمية متساوية للمتغيرات الخاصة بالمؤشرات المذكورة وهناك طرائق أخرى لمنح الأوزان مثل: تقديرات الخبراء، تحليل العناصر الأساسية، التحليل العاملي، وفي هذا البحث سوف يتم استخدام طريقة المتوسط المرجح في بناء مؤشر الاستقرار المصرفي، ويتم الاعتماد على الأوزان المتساوية للمؤشرات الداخلة ضمن مؤشر الاستقرار المصرفي وهذا متبع في عدد من البنوك المركزية، وبالتالي تكون هذه المؤشرات الجزئية ضمن المؤشر الرئيسي يكون مجموع وزنها (1)

3. جمع القيم المعيارية الموزونة للحصول على قيم المؤشرات:

4. حساب المؤشرات وفق طريقة المتوسط المرجح للحصول على المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي تتم عن طريق المعادلة الآتية: (البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار النقدي، 2017: 46)

$$BSI = (D1*W1)+(D2*W2)+ (D3*W3)(+..... +)Dn*Wn(/ N$$

BSI: المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي

D: تمثل القيمة المعيارية

W: تمثل وزن المؤشر

N: تمثل عدد المتغيرات

المبحث الثالث: احتساب وتحليل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي في العراق

اولاً. تحليل المؤشر التجميعي للاستقرار المالي:

الجدول (1) مؤشرات الاستقرار المصرفي المقترحة في بناء المؤشر التجميعي

المؤشرات	
مؤشر الائتمان النقدي	مؤشر الاحتياطي القانوني
مؤشر الديون المتعثرة	مؤشر اسعار الفائدة
مؤشر الاستثمارات المصرفية	مؤشر رؤوس الاموال المصرفية
مؤشر الودائع المصرفية	

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي والنشرات الاحصائية لسنوات مختلفة

الجدول (2): القيم المعيارية لمؤشرات الاستقرار المصرفي للمصارف الحكومي مع الاوزان لكل

مؤشر خلال المدة (2009-2021) (قيمة معيارية)

السنة	مؤشر الائتمان النقدي الحكومي	مؤشر الديون المتعثرة الحكومي	مؤشر الاستثمار الحكومي	مؤشر الودائع الحكومية	مؤشر رؤوس الاموال الحكومي	مؤشر الاحتياطي القانوني الحكومي	مؤشر اسعار الفائدة	الوزن
2009	0	1	0	1	0	1	2.63	1
2010	0.68	1	0.008	1	0.45	1	1.97	1
2011	1.36	1	0.08	1	0.25	1	1.75	1
2012	1.95	1	0.09	1	0.22	1	1.75	1
2013	1.96	1	1.23	1	0.02	1	1.75	1
2014	2.26	1	1.44	1	0.24	1	1.75	1
2015	2.45	1	1.64	1	0.97	1	1.75	1
2016	2.51	1	1.71	1	1.11	1	1.75	1
2017	2.60	1	2.57	1	1.52	1	0.29	1
2018	2.63	1	2.66	1	1.86	1	0	1
2019	2.91	1	1.89	1	2.57	1	0	1
2020	2.90	1	2.14	1	2.57	1	0	1
2021	3.8	1	2.23	1	2.47	1	0	1

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي والنشرات الاحصائية لسنوات مختلفة

الجدول (3) القيم المعيارية لمؤشرات الاستقرار المصرفي للمصارف الخاصة مع الأوزان لكل مؤشر خلال المدة (2009-2021) (قيمة معيارية)

السنة	مؤشر الائتمان النقدي الخاص	مؤشر الديون المتعثرة الخاصة	مؤشر الاستثمار الخاص	مؤشر الودائع الخاصة	مؤشر رؤوس الأموال الخاصة	مؤشر الاحتياطي القانوني الخاص	مؤشر اسعار الفائدة	الوزن
2009	0.97	0	1.29	0	0	2.24	2.63	1
2010	0	0.03	0	0.097	0.11	1.23	1.97	1
2011	0.45	0.16	0.14	0.16	0.39	1.68	1.75	1
2012	1.26	0.21	0	0.33	0.70	2.01	1.75	1
2013	2.12	0.39	0.86	0.43	1.09	2.58	1.75	1
2014	2.46	0.57	1.58	0.41	1.43	2.96	1.75	1
2015	2.75	1.29	1.58	0.37	1.51	2.35	1.75	1
2016	2.52	1.55	0.86	0.33	1.91	2.01	1.75	1
2017	2.40	1.51	1.58	0.33	2.33	0.89	0.29	1
2018	2.52	2.09	0.86	1.75	2.50	0.11	0	1
2019	2.81	2.44	1.15	2.00	2.52	0.11	0	1
2020	2.81	2.44	1.15	2.40	2.52	0	0	1
2021	1.73	2.59	3.89	2.92	2.86	0.44	0	1

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي والنشريات الاحصائية لسنوات مختلفة
الجدول (4) القيم المعيارية لمؤشرات الاستقرار المصرفي لكل القطاع المصرفي مع الأوزان لكل مؤشر خلال المدة (2009-2021) (قيمة معيارية)

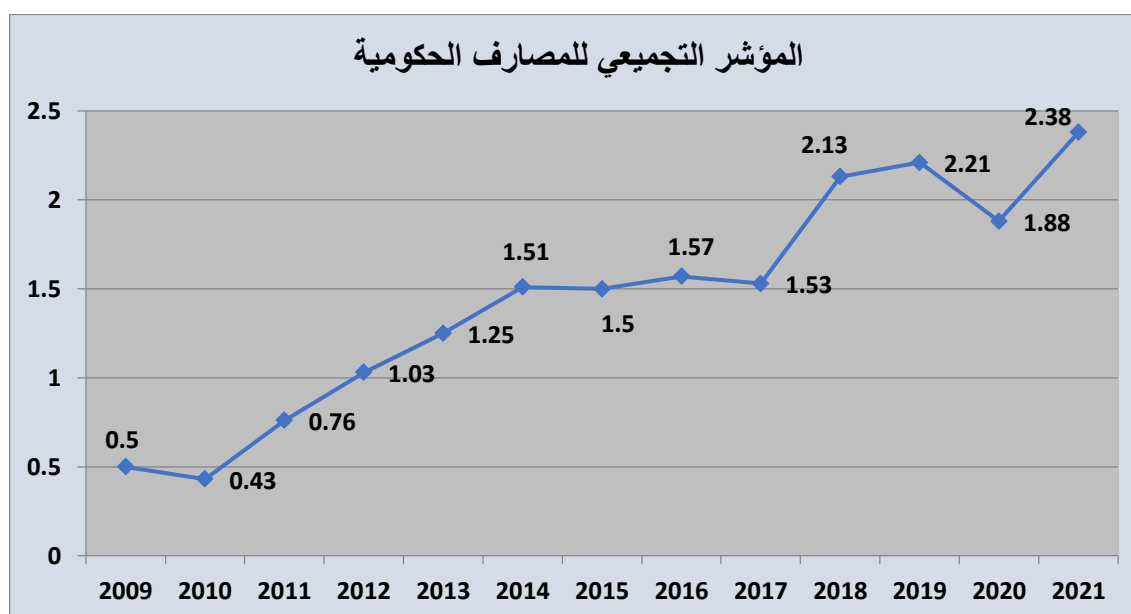
السنة	مؤشر الائتمان النقدي	مؤشر الديون المتعثرة	مؤشر الاستثمار	مؤشر الودائع	مؤشر رؤوس الأموال	مؤشر الاحتياطي القانوني	مؤشر اسعار الفائدة	الوزن
2009	0	0	0.01	0	0	1.87	2.63	1
2010	0.47	0.01	0.34	0.59	0.09	0.40	1.97	1
2011	1.13	0.11	0.16	1.13	0.31	0.87	1.75	1
2012	1.75	0.13	0.11	1.50	0.65	1.40	1.75	1
2013	1.88	0.96	0	1.75	0.97	2.01	1.75	1
2014	2.19	1.17	0.27	2.28	1.26	2.68	1.75	1
2015	2.37	1.56	0.97	1.66	1.46	1.94	1.75	1
2016	2.42	1.71	1.04	1.53	1.78	1.47	1.75	1
2017	2.48	2.26	1.49	1.83	2.28	0	0.29	1
2018	2.52	2.54	1.76	2.46	2.41	2.61	0	1
2019	2.80	2.15	2.46	2.80	2.47	2.08	0	1
2020	2.80	2.32	2.46	2.99	2.45	1.81	0	1
2021	3.63	2.43	2.59	3.70	2.89	3.82	0	1

المصدر: من اعدد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي والنشريات الاحصائية لسنوات مختلفة

الجدول (5) بناء المؤشر التجميعي المقترح للاستقرار المصرفي في المصارف الحكومية في العراق وفق طريق المتوسط المرجح خلال المدة (2009-2021) (قيمة معيارية)

السنة	مؤشر الائتمان النقدي الحكومي	الوزن	مؤشر الديون المتغيرة الحكومي	الوزن	مؤشر الاستثمار الحكومي	الوزن	مؤشر الودائع الحكومية	الوزن	مؤشر رؤوس الأموال الحكومي	الوزن	مؤشر الاحتياطي القانوني الحكومي	الوزن	مؤشر اسعار الفائدة	الوزن	المؤشر التجميعي *
2009	0	1	0	1	0	1	0	1	0	1	0.87	1	2.63	1	0.5
2010	0.68	1	0.008	1	0.45	1	0.81	1	0	1	0.16	1	1.97	1	0.43
2011	1.36	1	0.08	1	0.25	1	1.57	1	0.03	1	0.32	1	1.75	1	0.76
2012	1.95	1	0.09	1	0.22	1	1.92	1	0.51	1	0.60	1	1.75	1	1.03
2013	1.96	1	1.23	1	0.02	1	2.49	1	0.51	1	0.82	1	1.75	1	1.25
2014	2.26	1	1.44	1	0.24	1	3.05	1	0.58	1	1.31	1	1.75	1	1.51
2015	2.45	1	1.64	1	0.97	1	2.12	1	0.70	1	0.87	1	1.75	1	1.50
2016	2.51	1	1.71	1	1.11	1	1.98	1	1.29	1	0.65	1	1.75	1	1.57
2017	2.60	1	2.57	1	1.52	1	2.44	1	1.33	1	0	1	0.29	1	1.53
2018	2.63	1	2.66	1	1.86	1	3.22	1	2.08	1	2.52	1	0	1	2.13
2019	2.91	1	1.89	1	2.57	1	3.76	1	2.27	1	2.08	1	0	1	2.21
2020	2.90	1	2.14	1	2.57	1	1.49	1	2.15	1	1.92	1	0	1	1.88
2021	3.8	1	2.23	1	2.47	1	1.89	1	2.93	1	3.35	1	0	1	2.38

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي والنشريات الاحصائية لسنوات مختلفة



الشكل (1): المؤشر التجميعي للمصارف الحكومية

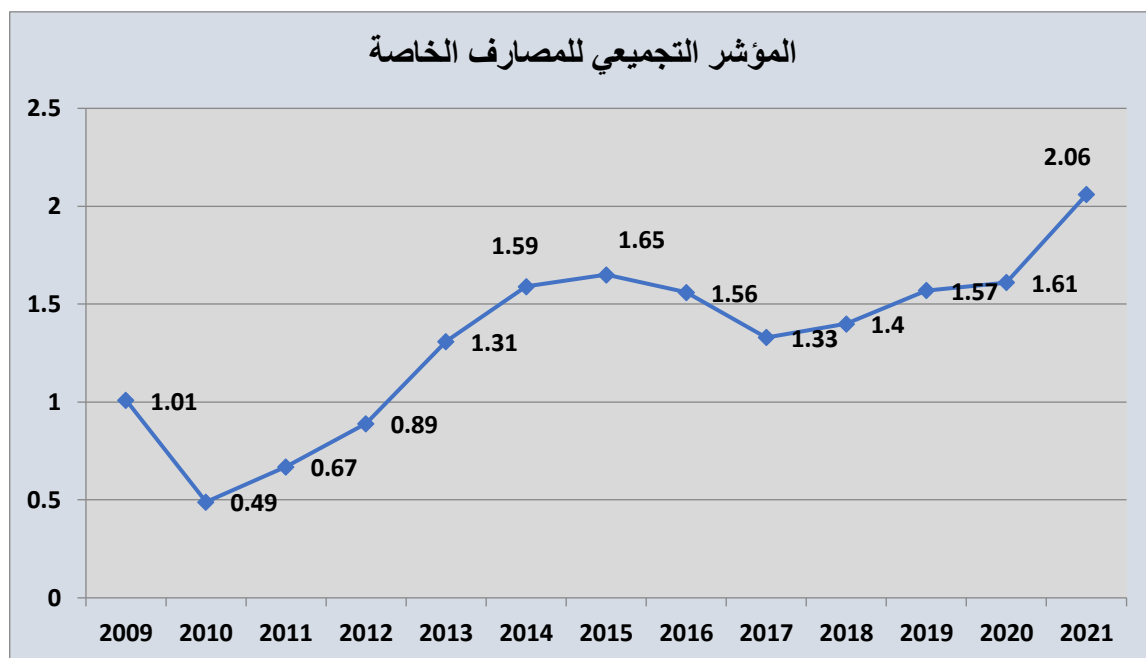
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5).

بالاستناد إلى الجدول رقم (5) والشكل رقم (1) يتضح أن تقيم مؤشر الاستقرار المصرفي للمصارف الحكومية في العراق عن طريق المؤشر التجميعي يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن قيمة المؤشر خلال مدة الدراسة كانت ذات اتجاه عاماً وموجب ويتقرب جداً من حد الثبات حيث بلغت أقل قيمة للمؤشر خلال المدة هي عام 2009 حيث كانت (0.5) وأعلى قيمة كانت خلال المدة هي عام 2021 حيث بلغت (2.38)، وهذا النسب توضح أن درجة استقرار النظام المالي للمصارف الحكومية تعد مقبولة ومستقرة نسبياً وذلك عند الأخذ بالحسبان التطورات الاقتصادية والمالية وحتى الأمنية وكذلك وظروف الاغلاق العالمية المتمثلة بجائحة كورونا التي مرت بها البلاد خلال مدة الدراسة، وهذا أيضاً يعطي إشارة واضحة على أن المصارف الحكومية ملتزمة بتعليمات وتوجيهات البنك المركزي العراقي بما يخص موضوع الرقابة والاشراف وانعكس ذلك على مؤشرات الاستقرار المصرفي والتبات النسبي في قيم هذه المؤشرات.

الجدول (6) بناء المؤشر التجميعي المقترح للاستقرار المصرفي في المصارف الخاصة في العراق وفق طريق المتوسط المرجح خلال المدة (2009-2021) (قيمة معيارية)

السنة	مؤشر الائتمان التقدي الخاص	مؤشر الديون المتعثرة الخاصة	مؤشر الاستثمار الخاص	مؤشر الودائع الخاصة	مؤشر رؤوس الاموال الخاصة	مؤشر الاحتياطي القانوني الخاص	مؤشر اسعار الفائدة	المؤشر التجميعي *
2009	0.97	1	0	1	1.29	1	0	1.01
2010	0	1	0.03	1	0	1	0.097	0.49
2011	0.45	1	0.16	1	0.14	1	0.39	0.67
2012	1.26	1	0.21	1	0	1	0.70	0.89
2013	2.12	1	0.39	1	0.86	1	1.09	1.31
2014	2.46	1	0.57	1	1.58	1	1.43	1.59
2015	2.75	1	1.29	1	1.58	1	1.51	1.65
2016	2.52	1	1.55	1	0.86	1	1.91	1.56
2017	2.40	1	1.51	1	1.58	1	2.33	1.33
2018	2.52	1	2.09	1	0.86	1	2.50	1.40
2019	2.81	1	2.44	1	1.15	1	2.52	1.57
2020	2.81	1	2.44	1	1.15	1	2.52	1.61
2021	1.73	1	2.59	1	3.89	1	2.92	2.06

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي والنشريات الاحصائية لسنوات مختلفة



الشكل (2): المؤشر التجميعي للمصارف الخاصة

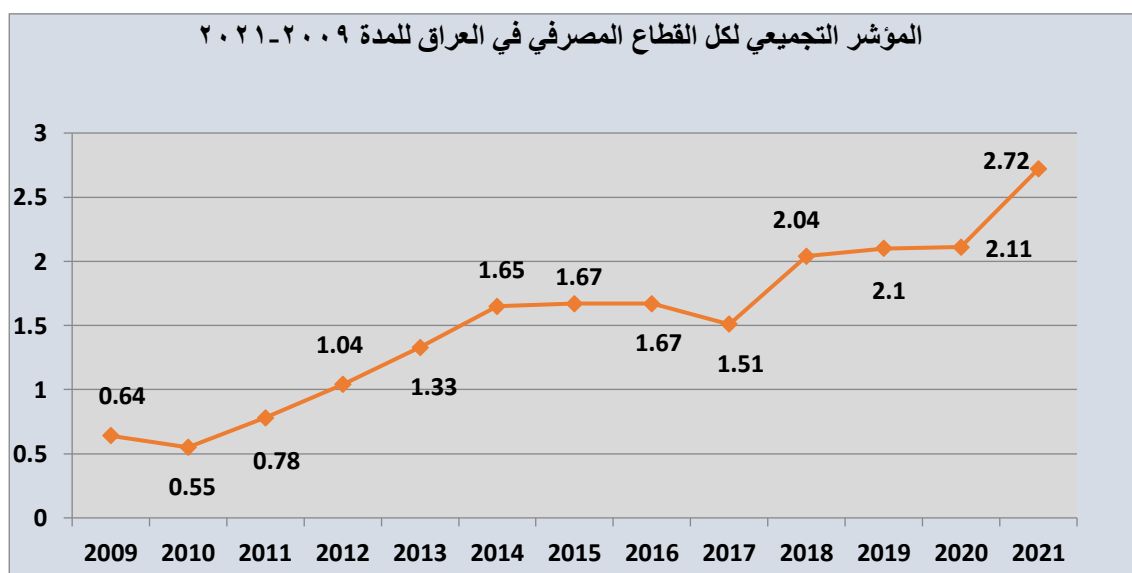
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6).

بالاستناد إلى الجدول رقم (6) والشكل رقم (2) يتضح أن تقيم مؤشر الاستقرار المصرفي للمصارف الخاصة في العراق عن طريق المؤشر التجميعي يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن قيمة المؤشر خلال مدة الدراسة كانت ذات اتجاه عاماً وموجب ويتقرب جداً من حد الثبات حيث بدء المؤشر بقيمة (1.01) عام 2009 ثم بعدها انخفض ليصل إلى أدنى مستوى له خلال مدة الدراسة عام 2010 حيث بلغت قيمة للمؤشر (0.49) ثم بعدها أخذ المؤشر بالارتفاع تدريجياً ليصل إلى أعلى قيمة خلال مدة الدراسة وكانت هي عام 2021 حيث بلغت (2.06)، وهذا النسب توضح أن درجة استقرار النظام المالي للمصارف الخاصة تعد مقبولة ومستقرة نسبياً وذلك عند الأخذ بالحسبان التطورات الاقتصادية والمالية وحتى الأمنية وكذلك وظروف الاغلاق العالمية المتمثلة بجائحة كورونا التي مرت بها البلاد خلال مدة الدراسة، وهذا أيضاً يعطي اشارة واضحة على ان المصارف الخاصة ملتزمة بتعليمات وتوجيهات البنك المركزي العراقي بما يخص موضوع الرقابة والاشراف وانعكس ذلك على مؤشرات الاستقرار المصرفي والثبات النسبي في قيم هذه المؤشرات.

الجدول (7): بناء المؤشر التجميعي المقترح للاستقرار المصرفي لكل القطاع المصرفي في العراق وفق طريق المتوسط المرجح خلال المدة (2009-2021) (قيمة معيارية)

السنة	مؤشر الائتمان النقدي	الوزن	مؤشر الديون المتعثرة	الوزن	مؤشر الاستثمار المصرفية	الوزن	مؤشر الودائع	الوزن	مؤشر رؤوس الأموال	الوزن	مؤشر الاحتياطي القانوني	الوزن	مؤشر اسعار الفائدة	الوزن	المؤشر التجميعي *
2009	0	1	0	1	0.01	1	0	1	0	1	1.87	1	2.63	1	0.64
2010	0.47	1	0.01	1	0.34	1	0.59	1	0.09	1	0.40	1	1.97	1	0.55
2011	1.13	1	0.11	1	0.16	1	1.13	1	0.31	1	0.87	1	1.75	1	0.78
2012	1.75	1	0.13	1	0.11	1	1.50	1	0.65	1	1.40	1	1.75	1	1.04
2013	1.88	1	0.96	1	0	1	1.75	1	0.97	1	2.01	1	1.75	1	1.33
2014	2.19	1	1.17	1	0.27	1	2.28	1	1.26	1	2.68	1	1.75	1	1.65
2015	2.37	1	1.56	1	0.97	1	1.66	1	1.46	1	1.94	1	1.75	1	1.67
2016	2.42	1	1.71	1	1.04	1	1.53	1	1.78	1	1.47	1	1.75	1	1.67
2017	2.48	1	2.26	1	1.49	1	1.83	1	2.28	1	0	1	0.29	1	1.51
2018	2.52	1	2.54	1	1.76	1	2.46	1	2.41	1	2.61	1	0	1	2.04
2019	2.80	1	2.15	1	2.46	1	2.80	1	2.47	1	2.08	1	0	1	2.10
2020	2.80	1	2.32	1	2.46	1	2.99	1	2.45	1	1.81	1	0	1	2.11
2021	3.63	1	2.43	1	2.59	1	3.70	1	2.89	1	3.82	1	0	1	2.72

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الاستقرار المالي والنشريات الاحصائية لسنوات مختلفة



الشكل (3) المؤشر التجميعي لكل القطاع المصرفي في العراق للمدة 2021-2009

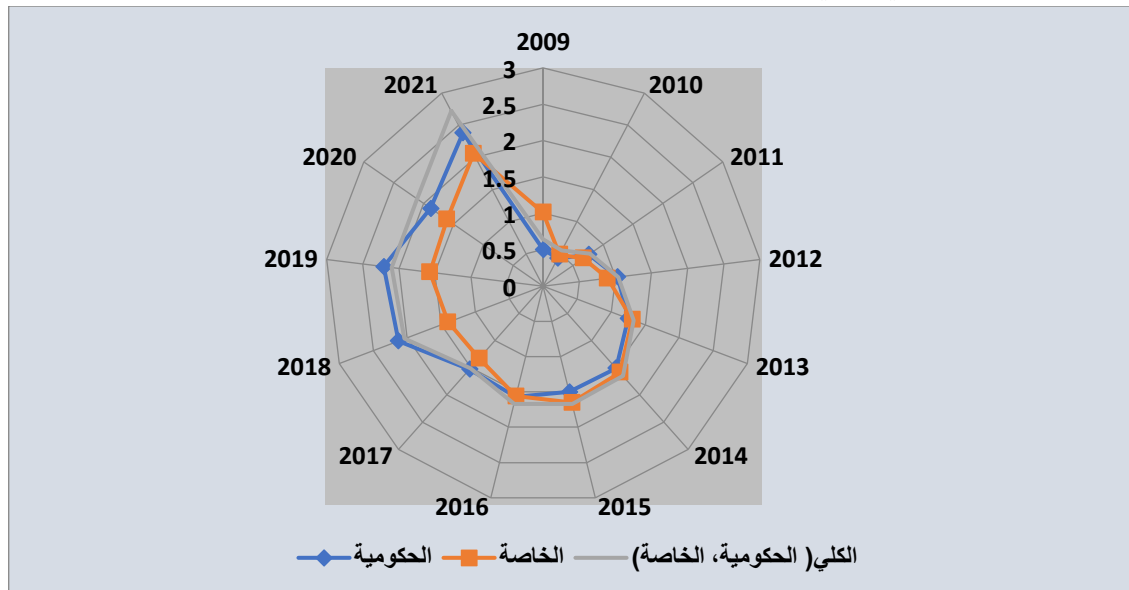
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (7).

يمكن تقييم مستوى الاستقرار المصرفي للقطاع المصرفي ككل بواسطة المؤشر التجميعي للاستقرار المالي، الذي يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات المؤشر التجميعي واتجاهاته، إن قيم المؤشرات التجميعية الفرعية للمؤشر التجميعي الكلي للاستقرار المالي في العراق قد سجلت أقل قيمة

عام 2010 حيث بلغت (0.55) وبعد هذه الفترة شهدت ارتفاعاً على امتداد المدة من 2010 إلى 2017 حيث انخفضت النسبة نوعاً ما فبلغت عام 2017 (1.51) ثم بعدها ارتفعت وصولاً إلى عام 2021 حيث بلغت أعلى قيمة للمؤشر خلال مدة الدراسة وكانت (2.72)، إذ يعكس التوجه العام لدى البنك المركزي العراقي نحو تبني وتعزيز سياسات تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تطبيق متطلبات (بازل 3) والمعيار الدولي للتقارير المالية فضلاً عن متطلبات البنك المركزي العراقي الأخرى للقطاع المصرفي في العراقي.

وعلى الرغم من انتشار فيروس كورونا عام 2020 وما تركه من آثار سلبية على الاقتصاد العالمي بصورة عامة والاقتصاد العراقي على وجه الخصوص، إذ تسببت تلك الأزمة بتراجع الطلب على النفط العالمي ومن ضمنه النفط العراقي، ومن ثم انعكس ذلك سلباً على الاقتصاد العراقي ذات الطبيعة الريعية وبالنسبة إلى مؤشر الاستقرار المصرفي بصورة عامة، هذا ما دفع البنك المركزي العراقي أن يتبع جملة من الإجراءات السريعة والناجعة التي من شأنها أن تخفف الصدمة على الاستقرار المالي مما انعكست تلك الإجراءات بالإيجاب على الاستقرار المالي الذي شهد ارتفاعاً وثباتاً مستمر، إذ عملت تلك الإجراءات على امتصاص صدمات انتشار الفيروس وانخفاض أسعار النفط العالمية، ومن تلك الإجراءات السياسة التيسيرية أثناء الأزمة وما بعدها، كتأجيل سداد الأقساط وغرامات الائتمان المتعثر وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني لتوفير السيولة للمصارف وكذلك الحزم لتحفيزية الأخرى مثل مبادرات البنك المركزي للإقراض الموجه للقطاعات الاقتصادية (صناعية زراعية إسكان) التي أوصلت الاقتصاد العراقي إلى التعافي والتماسك من جديد منها إطلاق حزمة تمويل جديدة موجهة لقطاع الإسكان وخلق قطاع مالي ونقدي قوي ومستقر من خلال تبني مبادرة لتمكين الاقتصاد الرقمي.

رابعاً. خارطة الاستقرار المصرفي: توضح خارطة الاستقرار المصرفي تحليل اتجاه المؤشرات الفرعية المجمعة على بيانات كل سنة وكذلك تبين حجم تأثير المؤشرات الفرعية الداخلة في احتساب قيمة المؤشر التجميعي الكلي.



الشكل (4): خارطة الاستقرار المصرفي في العراق للمدة 2009-2021

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)(6)(7).

من الشكل رقم (4) نلاحظ أن المؤشر التجميعي شهد تحسن على امتداد المدة من 2009 وصولاً إلى عام 2021 إذا ارتفع بعد عام 2010 مؤشر المصارف الحكومية وسجل أدنى مستوى له في العام نفسه حيث بلغ (0.43) واستمر بالارتفاع إلى أن استقر نسبياً في بعض السنوات وهي من عام 2014 إلى عام 2017 ثم بعدها بدء بالارتفاع وبلغ أعلى مستوى له في عام 2021 حيث بلغت (2.38) وهي نسبة جيدة، أما فيما يخص مؤشر الاستقرار المصرفي للمصارف الخاصة كذلك أيضاً شهد المؤشر تحسن خلال مدة الدراسة حيث بدء الارتفاع بقيمة هذا المؤشر بعد عام 2010 وفي هذا العام نفسه سجل المؤشر أقل قيمة له خلال المدة حيث بلغت (0.49) ثم بعدها بدء بالارتفاع وصولاً عام 2014 حيث استقر المؤشر نسبياً من عام 2014 إلى عام 2017 ثم بعدها عاود المؤشر بالارتفاع مره أخرى وصولاً إلى عام 2021 حيث بلغ أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة حيث بلغ (2.06)، وكان الأثر الإجمالي لتغير في قيمة المؤشر التجميعي الكلي وهو ارتفاع مؤشر الاستقرار المصرفي الحكومي بشكل بسيط جداً مقارنة مع مؤشر الاستقرار المصرفي للمصارف الخاصة، أما فيما يخص سبب تقارب النسب في قيمة المؤشر بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة هو حصول تفاوت في النسبة الأكبر في قيمة المؤشرات الداخلة في احتساب المؤشر التجميعي حيث فيما يخص قيمة الودائع فقد استحوذت المصارف الحكومية على النسبة الأكبر من هذا المؤشر، وأما فيما يخص مؤشر رأس المال فقد شكلت نسبة رأس المال للمصارف الخاصة النسبة الأعلى إلى إجمالي رأس المال القطاع المصرفي، أما فيما يخص مؤشر الائتمان النقدي حصل القطاع الحكومي الجزء الأكبر من الائتمان النقدي، أما فيما يخص مؤشر الديون المتعثرة يتضح أن القطاع الحكومي حصل على النسبة الأكبر من الديون المتعثرة وهذا الأمر يتطلب العناية من السلطات الإشرافية والرقابية المتمثلة بالبنك المركزي العراقي لموضوع منح القروض للقطاع الخاص وكذلك القروض التي تقدمها المصارف الحكومية للقطاع الخاص إذ هي ديون أو قروض متعثرة، أما فيما يخص مؤشر الاستثمارات المصرفي فقد استحوذ القطاع الحكومي على الجزء الأكبر من الاستثمارات مقارنة مع القطاع الخاص، أما مؤشر الاحتياطي القانوني فقد كانت الجزء الأكبر أيضاً من نصيب القطاع الحكومي بالقياس مع القطاع الخاص.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات

1. اقتراح مؤشر شامل يعكس استقرار الصناعة المصرفية العراقية مبدئياً، ويعتمد في بنائه على طريقة المتوسط المرجح ويعتبر هذه المؤشر أداة للتنبؤ تمكن للبنوك من خلالها الخروج من الأزمة، لذا ويعد هذا المؤشر أداة مكملة لاتفاقية لجنة بازل التي تحدد القانون والنسب التي يجب على البنوك الالتزام بها للخروج من الأزمة.
2. من أجل تحقيق افتراضات الدراسة، تظهر المؤشرات المستخدمة لبناء المؤشر المركب المقترح للعراق، من الواضح أن النظام المصرفي يلتزم بنسب معينة يحددها البنك المركزي العراقي بصفته المنظم، وهذا مؤشر إيجابي بالنسبة للمصارف على تقادي الأزمة.
3. من خلال المؤشر المركب المقترح، استمر تقلب استقرار القطاع المصرفي في العراق خلال فترة الدراسة (2009-2021)، مع أدنى نسبة استقرار مصرفي في عام 2010 وأعلى نسبة استقرار مصرفي في عام 2021.

4. يظهر المؤشر المقترح أن النظام المصرفي يلتزم ببعض النسب التي حددها البنك المركزي العراقي بصفته المنظم المصرفي، وهو مؤشر إيجابي لنفادي أزمة مالية، بينما يظهر في جانب آخر وهو مؤشر سلبي لاستقرار المصرفي.
 5. فيما يخص مؤشر الاستقرار المصرفي للمصارف الخاصة كذلك أيضا شهد المؤشر تحسن خلال مدة الدراسة حيث بدء الارتفاع بقيمة هذا المؤشر بعد عام 2010 وفي هذا العام نفسه سجل المؤشر أقل قيمة له خلال المدة حيث بلغت (0.49) ثم بعدها بدء بالارتفاع وصولا عام 2014 حيث استقر المؤشر نسبيا من عام 2014 إلى عام 2017 ثم بعدها عاود المؤشر بالارتفاع مرة أخرى وصولا إلى عام 2021 حيث بلغ أعلى مستوى له خلال مدة الدراسة حيث بلغ (2.06)
 6. إن الأثر الاجمالي لتغير في قيمة المؤشر التجميعي الكلي وهو ارتفاع مؤشر الاستقرار المصرفي الحكومي بشكل بسيط جدا مقارنة مع مؤشر الاستقرار المصرفي للمصارف الخاصة، أما فيما يخص سبب تقارب النسب في قيمة المؤشر بين المصارف الحكومية والمصارف الخاصة هو حصول تفاوت في النسبة الأكبر في قيمة المؤشرات الداخلة في احتساب المؤشر التجميعي.
- ثانياً. التوصيات:**
1. ينبغي على البنك المركزي العراقي تطوير التعليمات والضوابط والقوانين النافذة والأخذ بمقررات لجنة بازل وتطويرها بما يتلاءم وطبيعة الاقتصاد العراقي، وذلك للحد من مخاطر حدوث الأزمات المالية التي تعصف بالنظام المالي ويتعاقب حدوثها.
 2. يجب على القطاع المصرفي الالتزام بالقوانين والضوابط والتعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي العراقي والمتمثلة في النسب المحددة على النشاط المصرفي والمؤشرات المصرفية لغرض تجنب المخاطر وتعزيز متانة النظام المالي ضد المخاطر التي قد يتعرض لها.
 3. يجب أن يتعاون البنك المركزي العراقي مع مؤشر الاستقرار المصرفي المركب المقترح، وهو أداة إنذار مبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية، والذي تم استخدامه كخطوة أولية في هذه الدراسة لتوحيد وتنظيم في العراق لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع المصرفي العراقي. عولمة الصناعة المصرفية..
 4. على البنك المركزي العراقي استخدام مؤشر الاستقرار المالي المركب، والذي يأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الاستقرار المالي وغيرها من المؤشرات، وليس فقط مؤشر الأمن المالي، للتعبير عن استقرار النظام المالي العراقي من أجل التعرف على أهم التطورات وتطوراتها التأثير على استقرار القطاع المصرفي العراقي.
 5. حاولت هذه الدراسة اعطاء إشارة للبنك المركزي العراقي في طريقة احتساب المؤشر التجميعي وعن المؤشرات الداخلة في الاحتساب حيث إن البنك المركزي يستخدم مؤشرات السلامة المالية في احتساب المؤشر فقط في حين يمكن استخدام مؤشرات أخرى في القطاع المصرفي لاحتساب قيمة المؤشر التجميعي.

المصادر**أولاً. المصادر العربية:**

1. مصطفى عبد اللطيف، وبوزيان محمد بن (2015)، أساسيات النظام المالي واقتصاديات الأسواق المالية، دار ومكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، مصر.
2. شيناسي، غاري (2005)، الحفاظ على الاستقرار المالي، منشورات صندوق النقد الدولي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36.
3. صندوق النقد الدولي، (2013) تقرير الاستقرار المالي العالمي، إعداد قسم التحرير والمطبوعات دائرة العلاقات الخارجية في صندوق النقد الدولي واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية.
4. السبعلاوي، مشتاق محمود وأحمد سلام أنور وسليمان بالجين فاتح ((2012)، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد2، العراق.
5. خلف، عمار حمد (2017)، متغيرات الاستقرار المالي في العراق، ندوة بيت الحكمة، استرجع في 15 شباط 2018، في الموقع الاتي:
6. الشاذلي. أحمد شفيق (2014)، الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه منشورات صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية.
7. عبد الحميد عبد المطلب (2009)، المنظور الاستراتيجي للتحويلات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، مصر.
8. عبد الحميد عبد المطلب (2010)، الديون المصرفية المتعثرة (الأبعاد الأسباب، الآثار والعلاج) الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، مصر.
9. البنك المركزي العراقي تقارير الاستقرار المالي لسنوات مختلفة (2010-2021).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Financial stability board, (2017), financial stability implication from fintech, Supervisory and Regulatory Issues that Merit Authorities, Attention, USA.
2. De haan. Jakob & Berger. Helge, (2010), the European central bank at ten, Springer-verlag Berlin Heidelberg.
3. Hadad. D muliaman, (2006), financial stability and Basel II: the intersection, working paper presented, the bank of Indonesia international seminar on financial stability Basel II and financial stability reconditions and implementations challenges, Bali. Indonesia.